

هل غاب القطاع الثالث

عن رؤية السعودية 2030 م وقرارات الملك 7 مايو 2016
(3/2)

في هذي التكملة .. سأتناول واقع الحال للقطاع الثالث من خلال ... دور الوزارة المعنية به ... وكيف ورد القطاع في الرؤية والقرارات الملكية

□ أولاً: وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الثالث

- الوزارة المعنية بالقطاع الثالث في السعودية هي وزارة الشؤون الاجتماعية وارى انه من المهم ان يزور القاريء الكريم موقع الوزارة www.mosa.gov.sa والاطلاع على كامل الجهد العظيم الذي تبذله الوزارة و انصح على وجه الخصوص بالاطلاع على اخر تقرير سنوي صدر قبل أسبوع في 2 مايو 2016 ولمعرفة اختصاصات الوزارة انصح بالاطلاع على استراتيجية الوزارة و نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية إضافة للعديد من التقارير الهامة ، و من الانصاف و الوفاء والشكر ان نذكر ان هناك جهود وانجازات اكثر بكثير مما يتصوره الكثير تبذلها الوزارة في المنطقة الصعبة ..منطقة الاحتياج والعوز و الفقر و العجز ..المتددة على مساحة شاسعة من مناطق المملكة ، ما تقوم به الوزارة لم ينصفه الاعلام ولم يقدمه كما ينبغي من تعريف له ، فلجميع المخلصين في وزارة الشؤون الاجتماعية مني ومن كل منصف خالص الشكر والتقدير .
- عمر الوزارة يفوق 54 عام تأسست 1961 م بمسمى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفي عام 2005 م جرى فصل الوزارة الى وزارة عمل و وزارة شؤون اجتماعية و في 7 مايو 2016 م جرى دمج الوزارتين من جديد .
- بحسب الوارد في التقرير الاحصائي الصادر قبل أسبوع ..وزارة الشؤون الاجتماعية معنية بثلاث مهام من خلال 3 وكالات :

وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي	وكالة الرعاية الاجتماعية والاسرة	وكالة التنمية الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> اتخذت الوكالة العديد من البرامج والمبادرات كأداة لتقديم العديد من خدمات الضمان النقدية والعينية والمادية والمعنوية للفئات المحتاجة ضمن نطاق يشمل : عجز كلي _ الأيتام _ نساء _ حاملي بطاقات التنقل _عجز مؤقت _ أسر سجناء _ كوارث _ السعوديات المتزوجات من أجنب 	<ul style="list-style-type: none"> من خلال العديد من البرامج والمبادرات استهدفت الوكالة تطوير وحماية وتأهيل فئات من المجتمع عبر عدد من الوسائل : دور الرعاية الاجتماعية رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة برنامج الرعاية المؤقتة دور الضيافة لذوي الظروف الخاصة دور و مؤسسات التربية الاجتماعية الحماية الاجتماعية دور رعاية الاحداث دور الرعاية الاجتماعية مراكز و مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين مكاتب مكافحة التسول و المتابعة الاجتماعية الخدمات الطبية و الصحية 	<ul style="list-style-type: none"> الوكالة عملت من خلال البرامج والمشاريع والمبادرات على التوجيه و الاشراف و المتابعة والتطوير والدعم لما يمكن ان نسميه بمؤسسات القطاع الثالث (او الدارج قوله المؤسسات المدنية) ويشمل عمل الوكالة : مراكز التنمية الاجتماعية و اللجان الاجتماعية الاهلية ○ 38 مركز اجتماعي و 418 لجنة أهلية ○ مراكز ضيافة الأطفال الاهلية ○ مراكز الارشاد الاسري ○ مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية مجموعات الخيرية يبلغ عددها 686 جمعية منها 40 جمعية نسائية و 121 جمعية خيرية و البقية تقريبا هي جمعيات البر مؤسسات الخيرية يبلغ عددها 148 مجموعات التعاونية عددها 194
<ul style="list-style-type: none"> ○ الوكالتين معنيتين بشكل مباشر بملف الفقر و الاعاقة والايتم و اسر السجناء و المطلقات والارامل و السجينات و الاحداث و المتسولين وكبار السن والمهملين او المنبوذين من اسرهم و المعنفات ..الخ وكل ملف اضخم من الاخر ، حيث تقوم الوكالتين بدور يعتبر التزام رئيسي ومباشر للحكومة تجاه المواطن (العاجز او المتعثر) ولا يمكن ان يقوم به أي قطاع ثاني بهذا الدور الحصري للحكومة فلا يمكن لطرف اخر تحمل مسؤوليته ولا الالتزام به و حدود دور القطاعات الأخرى (الخاص / التنمية الاجتماعية) في تقديم دعم و مسانده وعون للحكومة في حدود المسؤولية الاجتماعية و المشاركة التنموية مبقيا ذلك الدور الأصيل للحكومة . ○ الوكالتين تستحوذ على جانب هائل من اعمال الوزارة والاطلاع على التقرير يبرهن ذلك ، و تعمل الوزارة بصعوبة على احداث تطورات جوهرية في قيامها بدورها هذا نظراً لطبيعة المستفيدين و اتساع رقعتهم الجغرافية والعدد ليس في تناقص بل تزايد مما يجعل العبء هائل على الوزارة . ○ التطلعات كانت تصبوا إلى هيكلية الوزارة لتقتصر على هاتين الوكالتين فقط واجراء تحسينات وتطوير فيما ...دون أي أدوار أخرى او أعباء اضافيه خارج نطاق خدمتها للمواطن الذي يندرج تحت فئة (العاجز او المتعثر) 	<ul style="list-style-type: none"> ○ وكالة التنمية الاجتماعية هي الجهة الحكومية الوحيدة و المباشرة المعنية بمؤسسات القطاع الثالث ، الوكالة لديها ارث تراكمي من الجمعيات والمراكز واللجان والمؤسسات الخيرية أسهمت في صنعها الوزارة على مدى اكثر من 50 عام حتى وصل عدد ها 1484 (المتوسط السنوي لتأسيس مؤسسات خيرية يبلغ 30/السنة) العدد التراكمي و المتوسط السنوي يعتبر ضعيف جدا في عرف كافة المؤشرات . ○ التنمية الاجتماعية بمفهومها العميق الذي يوظف فيه المواطن (القادر) إمكاناته عبر مؤسسات رسميه ليقدم عطاءه الإنساني والاجتماعي والتنموي ليس بارز في المؤسسات التي تشرف عليها الوكالة ..ورغم وجود عدد قليل من المؤسسات الخيرية المتميزة الا أن غالبية المؤسسات جاءت مسانده لأعمال الضمان والعناية بالفقراء و المساجين والايتم و والدعوة ..يضاف لذلك الضعف المؤسسي البالغ في غالبيتها ، يرافقه غياب كبير للمؤسسات التي تعنى بالوعي و التنمية و التطوير والثقافة و الهوية و الفنون و الرياضة وجودة الخدمات العامة و ترشيد استخدام الموارد ..الخ ○ العدد الضئيل مع هزل الأداء لغالبيتها + عدم توافقها مع احتياجات واسعة وعميقة تتطلبها التنمية الاجتماعية بالمفهوم الذي يتسق مع دور وتأثير القطاع الثالث ودوره التكاملي في التنمية مع باقي المؤسسات الحكومية والخاصة. مما يجعل القطاع الثالث غائب عن المشهد الوطني التنموي اكثر من كونه حاضر و تفتقد الدولة بذلك ركها الثالث ، وهذا يتطلب كما اسلفنا وزارة خاصة بهذا القطاع البالغ الأهمية والتأثير (وزارة التنمية الاجتماعية) 	
<ul style="list-style-type: none"> ○ نتيجة ذلك كان المأمول و الاكثر مناسبة للوضع المستهدف لوزارت متصلة بتوظيف ودعم وتمكين الانسان ..ان تتوزع على 3 وزارات : ○ الإبقاء على وزارة العمل كما هي مستقلة تعنى بسوق العمل مع هيكلتها الى وكالتين وكالة العمل الوطني و وكالة شؤون العمالة الوافدة . ○ أن يتم قصر وزارة الشؤون الاجتماعية على الوكالات المختصة برعاية ودعم ومساعدة فئة المواطن (العاجز او المتعثر) وشؤون أبناء السعوديات والمتسولين وتكون الوزارة بمسمى وزارة الشؤون الإنسانية. ○ تأسيس وزارة التنمية الاجتماعية كوزارة جديدة بالكامل بالقطاع الثالث على نحو شامل 		

□ ثانياً: القطاع الثالث بين الرؤية والقرارات

في الحراك الوطني التنموي الحاصل حالياً تتالى علينا خيارات القيادة من رؤية مستقبلية الى قرارات هيكلية و أوامر ملكية ، وهي ما جعلت الوطن بأكمله يستشعر عظيم الامل والاستبشار بأن عصر جديد زاهر ينتظر الوطن العظيم .
في خضم هذا الحراك ، تناولت الرؤية و القرارات القطاع الثالث على النحو التالي :

□ القطاع الثالث في الرؤية 2030 م : الإشارات متكررة حول أهمية المجتمع ودور المواطن و مسؤوليته لكن الوارد نصاً الذي

يذكر القطاع الثالث (مؤسسياً) في الوثيقة المكونة من 41 صفحة جاء في عدد من النقاط المتفرقة بين المحاور الثلاث للرؤية ..وسأنقلها هنا نصاً عن الوارد في الوثيقة :

- سندعم جهود المناطق والمحافظات والقطاعين غير الربحي والخاص في إقامة المهرجانات والفعاليات
- سنعمل مع القطاع الغير ربحي وعبر الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والتأهيل الازم التي تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل.
- سنعمل على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غري الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية .
- . سندعم الاسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصاً تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل مشروعات متناهية الصغر، وتحفيز القطاع الغير ربحي للعمل على بناء قدرات هذه الاسر وتمويل مبادراتها.
- سنعمل على توفير البيئة الملائمة للمواطن في شتى المجالات بما في ذلك توفير أدوات التخطيط المالي و قروض عقارية ومحافظ ادخار وخيارات تقاعدية. كما سنعمل على تهيئة الإطار التشريعي ي لتمكين القطاع غير الربحي والخيري .
- لدينا اليوم أقل من 1000 مؤسسة وجمعية غيري ربحية، (ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع، سنواصل تطوير الأنظمة واللوائح الازمة لتمكينها، وسنوجه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، وسنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ونراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك. كما سنعمل على تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي، وسيتم تمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية. وسنعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية.

■ 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% الى 5%

■ 2030 الوصول الى مليون متطوع سنويا

- تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي / لا تتجاوز مساهمة القطاع غري الربحي لدينا 0.03% من الناتج المحلي . وتعد هذه المساهمة متواضعة اذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 6% تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد 7% فقط، وسنرفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 33% بأذن الله لله بحلول عام 2020م سوف يسهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (الذين تم اقرارهما مؤخراً) في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسة، وسنعمل على تعزيز ذلك بدعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنسهل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر ولأصحاب الثروة بما يسهم في سرعة نمو القطاع غير الربحي، كما سنعمل على تهيئة البيئة التقنية المساندة، ونواصل العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية. وفي مجال بناء القدرات سنحفز القطاع غير الربحي على ، تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ، ونسهل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها، ونعمل كذلك على غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع.

□ القطاع الثالث في القرارات الملكية..جاءت القرارات مترجمة لتوجهات الرؤية مركزه على ما ركزت عليه الرؤية لذلك فمن

جمله أكثر من 50 قرار ملكي .. كانت القرارات التي تتماس مع القطاع الثالث :

- أعفاء وزير الشؤون الاجتماعية وتعيينه وزير للتجارة
- دمج وزارة العمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة و بذلك يصبح وزير العمل وزيرا للوزارة التي تم دمجها

والان هل غاب القطاع الثالث عن الرؤية والقرارات ..ام حضر ..؟؟

يتبع (3/3)

عزيزة محمد العزيز الخطيب

11 مايو 2016م